مذهب التفويض في الصفات

حقيقةُ وجودِه ونسبتِه للسلف والخلف

د. محمد علي حسن حسن الشوكي

أستاذ الدراسات الإسلامية المساعد بالكلية الجامعية برنية – جامعة الطائف

ملخص البحث:

إن فهم نصوص الصفات، والوقوفَ على مدلولاتها أمرٌ شرعيٌّ في غاية الأهمية، وقد ترسَّخ لدى علماء العقيدةِ أن المناهج المعتبرةَ في دراسة نصوصِ الصفات، هي ثلاثة (الإثبات، والتأويل، والتفويض)، وذكر أصحاب منهجِ الإثبات لوازمَ باطلةً لمنهج التفويض، وهي لا تنفكُّ عنه، لكنهم مع ذكرهم هذه اللوازمَ؛ فإنهم يَعدونه منهجًا معتبرًا، له من العلماء من ينتسب إليه، لكننا في هذه الدراسة بحثنا عن وجود هذا المنهجِ عند من يُصنَّف على أنهم مفوضة؛ فوجدنا أن هذا الأمر لا يستقيم، ووجدنا بعد الدراسة والبحثِ أن منهج التفويض لا يمكن أن يستقيم لأية فرقة، ولا حتى لأيِّ عالم.

واعتمد الباحثُ على المنهج الوصفيِّ التحليليِّ، حيث جمع أقوالَ العلماء الذين يُصنَّفون على أنهم مفوضةٌ، ثم حلل هذه النصوصَ في ضوء قواعدِ منهجِ التفويض النظرية؛ لكي يتحقق من أن هذه النصوصَ من كلام هؤلاء العلماءِ، ولكي يتحقق من وجود منهج التفويض في كلامهم. وقد انتهى الباحث إلى أن منهج التفويض لا يمكن أن يُنسب لسلف الأمة، وكذلك لم يقف الباحث على فرقة تعتمد هذا المنهج طريقًا لها، بل ولا أيِّ عالم قد اطَّرد عنده؛ وذلك لوجود لوازمَ باطلةٍ لا تستقيم أن تكون في معتقد أيِّ عالم عند تفسير نصوصِ الصفات.

الكلمات المفتاحية: التفويض، الصفات، التأويل، الإثبات، السلف، الخَلَف.

Summary:

Understanding the texts of adjectives and attending to their meanings is a legitimate matter of the utmost importance, and it has been established among scholars of the faith that the methods considered in the study of the texts of adjectives are three (proof, interpretation, and delegation). Approach of delegation, but with their mention of these supplies; They consider it a considered curriculum, to which some scholars belong, but in this study we searched for the existence of this curriculum among those who are classified as authorized. We found that this matter is not correct, and after study and research,

we found that the mandate method cannot be correct for any group, not even for any scientist.

The researcher relied on the descriptive analytical method, where he collected the sayings of scholars who are classified as delegated, then analyzed these texts in the light of the theoretical rules of delegation curriculum. In order to verify that these texts are from the words of these scholars, and to verify the existence of the delegation approach in their speech

The researcher concluded that the approach of delegation cannot be attributed to the ancestor of the ummah, and likewise the researcher did not stand on a group that adopts this method as a way for it, nor any scholar who was expelled from him This is due to the presence of void supplies that are not valid in the belief of any scholar when interpreting attribute texts.

Key words: delegation , adjectives , interpretation , proof , ancestor , successor.

مقدمة:

الحمد لله الموصوفِ بصفات الكمال، المتفردِ بالعزة والجلال، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ذو العظمة والجلال، وأشهد أن محمدًا عبدُه ورسولُه وخليلُه الصادق المقال، اللهم صلِّ عليه وعلى آلِهِ وأصحابِه خيرِ آل.

مما لا شكَّ فيه أن توحيد الله، تعالى، يأتي على قمة المطالبِ الشرعية، وبدونه لا يُقبل من المرء صرفٌ ولا عدلٌ، ولا تنفعه أيةُ طاعة، وبدون تحقيقه؛ لا يُعدُّ المرء مسلمًا، وتوحيدُ الصفات قسمٌ مهمٌّ من أقسام التوحيد، وقد تباينت آراءُ فرقِ الأمة في مسألة الصفات، ورسخ في كتب العقيدة ثلاثةُ مناهجَ رئيسةٍ في تناول نصوصِ الصفات، هي:

1- منهج الإثبات.

2- منهج التأويل.

3- منهج التفويض.

ومنهجا الإثباتِ والتأويلِ معتبران، ولا يمكن لأحدٍ أن ينكر أن كثيرًا من علماء الأمةِ قد اختاروا أحد المنهجين مذهبًا معتبرًا لكلِّ عالم، لكنَّ المنهج الثالثَ (التفويض)، لا يمكن أن يكون مطردًا عند أحد، ولعل هذا هو ما توصلنا إليه في هذا البحث، فسوف نحاول تتبعَ أقوال بعضٍ من صُنِّفوا على أنهم مفوضة؛ ليتبين أنهم لا

يمكن أن يكونوا مفوضة، بالإضافة إلى وجود لوازمَ باطلةٍ لهذا المنهج، ولعل كثيرا من الباحثين كتبوا عن هذه اللوازم، فليس مجالنا — هنا– بحثها، لكن بحثنا يركز على إثبات نظرية منهج التفويض، وأنه ليس له وجودٌ عمليٌّ عند أية فرقة، بل وعند أيِّ عالم، ولا يمكن أن يُصنَّفَ أحدٌ على أنه مفوِّض؛ لوجود لوازمَ باطلةٍ تمنع أيَّ أحد من تبني هذا المنهجِ طريقةً له في فهم نصوص الصفات.

أهمية الموضوع:

ترجع أهمية هذا الموضوعِ إلى أن الباحث لاحظ اعتمادَ كثيرٍ من العلماء على التفويض في ردِّ إثبات الصفات، وذلك بوصفه منهجًا للسلف، ويبنون على ذلك مقدمةً لهم، وهي أن السلف لم يكونوا يثبتون، بل كانوا يفوضون؛ فيكون الإثبات منهجًا مستحدثًا لم يعرفه السلف، لكن لاحظنا أن كلَّ من يسلك هذه الطريقة لا يتخذُ التفويضَ منهجًا له، بل غالبا يسلك منهجَ التأويل، ولاحظنا كذلك أن التفويض يصعب نسبته للسلف أو للخلف، وهذا ما ثبت من نتائج هذا البحث.

إشكالية البحث:

تتلخص إشكاليةُ هذا البحث في مسألتين: الأولى هل التفويض منهجٌ للسلف؟ وتأتي هذه الإشكالية في أن كثيرا من العلماء المتأخرين قد قطعوا بأنه منهج للسلف قولا واحدا، وقد لا يختارونه منهجا لأنفسهم، ومع ذلك ينسبونه لخير القرون وأفضلِها، وهذه الإشكاليةُ، قد سبق الباحثَ في الحديث عنها كثيرون قديمًا وحديثًا، فنفى كثيرون هذا المنهج عن السلف نفيًّا قاطعًا، وأثبته لهم كثيرون، لكنَّ الإشكالية الثانية، هي التي ربما لم يتطرق إليها أحدٌ، ألا وهي: هل التفويض منهجٌ مطردٌ عند فرقة معينة، أو لدى مجموعة من العلماء، أو عند عالم معين؟ وهذه الإشكالية شغلتْ ذهنَ الباحث بسبب ملاحظته دفاعَ كثيرين عن التفويض، ثم اتخاذَهم التأويلَ مسلكًا لهم، وهؤلاء هم أولى الناس بهذا المنهج؛ ما داموا يَنسبونه لخير القرون، فقرر الباحث أن يقف على من ينتسب لمذهب التفويض منهجًا مطردًا في نصوص الصفات؛ ليتحقق له القطعُ بحقيقة هذا المذهب ونسبتِه للسلف والخلف، وهل هو فعلا منهج موجود في عقائد الذين ينتسبون إليه، أم إنه مجرد منهج نظريٍّ، لا وجود له في التطبيق العلمي لنصوص الصفات؟.

أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهداف هذا البحث في العناصر الآتية:

1- الوقوف على حقيقة منهجِ التفويضِ في صفات الله ﷻ.

2- دراسة موقف سلف الأمة في مسألة صفات الله ﷻ.

3- جمع نماذجَ من العلماء الذين صُنِّفوا على أنهم من المفوضين في الصفات.

4- دراسة أقوال هؤلاء العلماءِ؛ حتى يمكنَ أن نقطع بمذهبهم في الصفات.

5- دراسة وجودِ التفويض مذهبًا في عقيدة السلف والخلف.

منهج البحث:

اعتمد الباحثُ على المنهج الوصفيِّ التحليليِّ، حيث جمع أقوالَ العلماء الذين يُصنَّفون على أنهم مفوضة، ثم حلل هذه النصوصَ في ضوء قواعدِ منهج التفويض النظرية؛ لكي يتحقق من أن هذه النصوصَ من كلام هؤلاء العلماءِ، يمكن وصفُها بأنها تمثل قواعدَ منهجِ التفويض وأصولَه، ولكي يقف على مدى اطراد هذا المنهج عن فرقة معينة، أو حتى عند عالم بعينه.

الدراسات السابقة:

لقد سبق هذا البحثَ دراساتٌ كثيرة تتعلق بمنهج التفويض، لكنَّ هذه الدراساتِ لا تخرج عن كونها مؤيدةً لمنهج التفويض وتنسبه لسلف الأمةِ الصالح، أو معارضةً له وتنفيه عن مسلك السلف، ومن القسم الأولِ كتابُ (القول التمام بإثبات التفويض مذهبًا للسلف الكرام) للدكتور سيف العصري، وهو كتاب كبير، عدد صفحاته 490 صفحة، ملأها بنقولٍ عن كثير من الأئمة الذين نسبهم للتفويض، والأمر ليس كذلك، كما سنبين في صُلب هذا البحث، إن شاء الله ﷻ، ومما نسب هذا المنهجَ كذلك للسلف الدكتور محمد بكر إسماعيل في كتابه (دراسات في علوم القرآن) [1]، وفي مقابل هذا الاتجاه، نجد مؤلفاتِ الإمامِ ابنِ تيميةَ، وتلميذِه ابنِ القيمِ تنفي عن السلف منهجَ التفويض، بل ويسميانه التجهيلَ؛ لأن لازمَه الجهلُ بصفات الله ﷻ، وقد ورد ذلك عنهما في كتب

1- انظر: دراسات في علوم القرآن، ص193.

كثيرة، مثل مجموع الفتاوى لابن تيمية[1]، والصواعقِ المرسلةِ على الجهمية والمعطلة لابن القيم[2]، وتبعهما في العصر الحديث كثيرٌ من العلماء، منهم على سبيل المثالِ الشيخ محمد خليل هراس في (شرح العقيدة الواسطية) [3].

كلُّ الدراساتِ السابقةِ أثبتت منهج التفويض، لكن بعضَها جعله مذهبًا معتبرًا، بل نسبه لسلف الأمة، والبعضَ الآخرَ جعله مذهبًا باطلًا، ونفاه عن السلف، وفي بحثنا هذا أكَّدنا ما ذهب إليه بعض العلماء من بطلان هذا المنهجِ، وعدمِ نسبته للسلف، لكنَّ الجديد – هنا – أننا سوف ندرس حقيقة وجود هذا المذهب أصلا في معتقدات الأئمة الكرام الذين نسبهم بعض الباحثين إلى هذا المذهب، سواء أكانوا من السلف، أمن الخلف

خطة البحث:

لقد جاء هذا البحثُ في مقدمة، وتمهيدٍ، وثلاثةِ مباحثَ، وخاتمةٍ بها أهمُّ النتائج والتوصيات، وهذه المباحث هي:

المبحث الأول: تأصيلٌ تاريخيٌّ لظهور مصطلحِ التفويض في الصفات.

المبحث الثاني: عرضٌ نماذجَ من أقوال المنتسبين لمنهج التفويض.

المبحث الثالث: الأدلةُ على أن التفويض منهجٌ نظريٌّ لا وجود له.

تمهيد: التعريف بمصطلح التفويض، ومذاهبُ الناس في الصفات

قبل البَدءِ في هذا البحث، أقف في هذا التمهيد على توضيح بعض القضايا التي يجب معرفتُها؛ حتى يمكن للبحث أن يحقق الهدفَ منه، ويمكن تلخيصُ هذه القضايا فيما يلي:

1- المقصود بمصطلح التفويض.

2- أقسام العلماء في فهم نصوص الصفات.

أولًا: المقصود بمصطلح التفويض

التفويض – لغةً – من الفعل فوَّض، يُفوِّض، قال ابن منظور: "فوض إليه الأمرَ: صيَّره إليه، وجعله الحاكمَ فيه، وفي حديث الدعاء: فوضت أمري إليك، أي ردَّدته إليك، يقال: فوَّض أمرَه إليه، إذا ردَّه إليه، وجعله الحاكمَ

1 – انظر على سبيل المثال، مجموع الفتاوى، ج 5، ص 31.

2 – انظر على سبيل المثال، الصواعق المرسلة، ج 2، ص 433.

3 – انظر على سبيل المثال، شرح الواسطية، ص 68.

فيه..."[1]، وذكر كذلك عدةَ معانٍ أخرى، مثل: التساوي، والاختلاطِ، والاشتراكِ، والمساواةِ، وغيرِ ذلك، اكتفينا بالمعنى اللغويِّ الذي بُني عليه المعنى الاصطلاحيُّ.

التفويض – اصطلاحًا -: يُقصدُ به صرفُ الألفاظ عن ظاهرها، وتركُ التعرض لمعانيها، بل تُترَك، وتُفوض هذه المعاني لله ﷻ فلا يعلم معناها إلا اللهُ وحده[2]، فالتفويض، هو إثبات الصفات، وتفويضُ المعنى والكيفية[3].

ثانيًا: مذاهب الناس في فهم نصوص الصفات

مما لا شكَّ فيه، أن نصوصَ الصفات من أشرف النصوصِ وأكرمِها، فهي التي تخبر عن صفات الكمال، ونعوتِ الجلال للمولى ﷻ والوقوفُ على فهمِها أمرٌ في غاية الأهمية، وقد تباينتْ أقوالُ العلماء في فهم هذه النصوص، وذلك نظرًا لجلالة الموضوع، وخطورةِ الخطأ فيه، وهذا الذي دفع بعضَ الناس إلى الإحجام عن الكلام في صفات الله ﷻ وهو خطأٌ كبيرٌ؛ إذ كيف يُلجِم المسلمُ قلبَه ولسانَه عن استلهام النور والإيمانِ من خلال اليقين بأسماء الحسنى، وصفاتِه العليا، وفهمِ معناها، والعملِ بمقتضاها، لكنْ بالضوابط الشرعية؛ وذلك بعدم وصفِهِ ﷻ إلا بما وصف به نفسَه، أو وصفه به رسولُه ﷺ أما الاحتجاجُ بالخوف من الزلل والخطأ، فهو عذرٌ واهٍ، وكذلك هو خلافُ هدي خيرِ القرون، ويترتب عليه حرمانُ القلب من نور الإيمان بأغلى النصوص، وأكرمِها؛ ولذا قال الإمام الشافعي: "جميع ما تقوله الأمة شرح للسنة، وجميعُ السنة شرحٌ للقرآن، وجميعُ القرآن شرح أسماء الله الحسنى وصفاتِه العليا"[4].

ويمكن حصرُ أقوالِ العلماء في نصوص الصفات في الأقسام الآتية:

1- مذهب أهل التمثيل والتشبيه:

قال الله ﷻ يصف ذاتَه الكريمةَ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى11] ومع ذلك ضلت فرقةٌ؛ فشبهتِ اللهَ بخلقه، وقالوا: له يدان مثل يدي الإنسان، وجعلوه جسمًا، تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرا، وممن ضَلَّ في ذلك هشامُ بنُ الحكم، صاحبُ فرقة الهشامية الذي يعتقد في إلهه أنه سبعة أشبار بشبر نفسه، وقال بعضهم: هو في أحسن الأقدار، ليس بالعظيم الجافي، ولا القليلِ القميء[5]، وهذا مذهب ساقطٌ لا وزن له، فهو مخالف للكتاب والسنةِ وأقوالِ سلفِ الأمة.

---

1 – لسان العرب، مادة: فوض، جـ 7، ص 210.

2 – انظر: مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات، أحمد بن عبد الرحمن القاضي، ص 128.

3 – انظر: مصطلحات في كتب العقائد، محمد بن إبراهيم بن أحمد الحمد، ص 11.

4 – البرهان في علوم القرآن، الزركشي، جـ 1، ص 6.

5 – انظر: مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري، جـ 1، ص 166.

2- مذهب أهل النفي والتعطيل:

إذا كان أهل التمثيل قد بالغوا في الإثبات؛ حتى ضلوا وشبهوا الله بخلقه، فعلى الجانب الآخر، ذهب أهلُ النفي إلى تعطيل الباري ﷻ من كل صفاته العليا، بحجة تنزيهه عن مشابهة الخلق، ففروا من التشبيه، ووقعوا فيما هو أسوأ، وهو النفي، وكان أولَ من نفى صفاتِ الله، تعالى، الجعدُ بنُ درهم، حيث قال: "إن الله لم يتخذ إبراهيم خليلا، ولم يكلم موسى تكليما؛ فقتله على ذلك خالدُ بنُ عبدِ الله القسريُّ"[1]، وسلكتِ المعتزلة سبيلَ نفي صفاتِ الله ﷻ؛ بحجة أن إثباتها يلزم منه تعددُ القدماءِ مع الله تعالى، والذي أدى بهم إلى هذا المسلكِ هو السؤالُ الذي طرحه المتكلمون: هل صفات الله ﷻ هي عينُ ذاته ﷻ أم غيرُ ذاته تعالى؟ وجاء ردُّهم على هذه المسألة ملزمًا لنفي الصفات؛ حيث قالوا: "إما أن تكون الصفات حادثةً؛ فيلزم قيامُ الحوادث بذاته، وخلوُّه ﷻ في الأزل عن العلم والقدرة والإرادةِ والحياة، وغيرِها من الكمالات، وصدورُها عنه ﷻ بالقصد والاختيارِ أو بشرائطَ حادثةٍ، والجميعُ باطلٌ بالاتفاق، وإما أن تكون قديمةً؛ فيلزم تعددُ القدماء، وهو كفرٌ بإجماع المسلمين، وقد كفر النصارى بثلاثة قدماء؛ فكيف بالأكثر"[2]، وهذه الحجة في نفي الصفات واهيةٌ؛ لأن أساسها الذي بُنيت عليه ليس صحيحًا، ويردُّ الإمام السفارينيُّ عليهم: "إنما المحظور في تعدد القدماء المغايرةُ، ونحن نمنع تغايرَ الذات مع الصفات، والصفاتِ بعضَها مع بعض؛ فينتفي التعددُ والتكثر، ولئن سلم ما زعموا من تعدد القدماء؛ فالممتنع تعدُّدُ القدماء إذا كانت ذواتا مستقلة، لا تعددُ ذاتٍ وصفاتٍ لها، فهذا مباين لقول النصارى، كما لا يخفى عن ذي بصيرة"[3]، وقد سلكتِ الأشاعرةُ مسلكًا قريبًا من المعتزلة في هذا الأمر؛ حيث أثبتوا سبع صفات فقط، وسموها صفاتِ المعاني، وهي صفاتُ الحياة، والعلمِ، والقدرةِ، والإرادةِ، والكلامِ، والسمعِ، والبصرِ، ونفوا ما عداها، واختلفوا في إثبات بعض الصفات الخارجةِ عن المعاني، لكن يُحكم بها على ذات الله تعالى، مثل الصفاتِ النفسية، فقد أثبتوا صفة واحدة، هي صفة الوجود[4]، وأثبتوا الصفاتِ السلبيةَ، وهي خمس صفات، هي القِدَمُ، والبقاءُ، ومخالفةُ الحوادث، وقيامُه بالنفس، والوحدانية[5]، وأثبتوا كذلك الصفاتِ المعنويةَ، وهي سبعة لها تعلق بصفات المعاني[6]، ويستدلُّ الأشاعرة على إثبات تلك الصفاتِ السبع؛ بأن العقل لا يمنع من وصف الله بها، وبالعقل

---

1 - العلو للعلي العظيم، الذهبي، ص 131.

2 - لوامع الأنوار البهية، شمس الدين السفاريني، ج 1، ص 217.

3 - المرجع السابق، ص 217.

4 - انظر: شرح الصاوي على الجوهرة، أحمد بن محمد المالكي الصاوي، ص 142.

5 - انظر: المرجع السابق، ص 148:167.

6 - انظر: المرجع السابق، ص 190.

نفسِه؛ يستدلون على نفي ما عداها بأن العقل يُحيل وصفَ الله ﷻ بها، وهذا المنهج فوق أنه مخالفٌ لمنهج السلف، فإنه مردودٌ عقلا؛ لأنه يمكن أن يقال في الصفات المثبَتَةِ ما يقال في المنفية، فمثلا أثبتوا الإرادة، ونفوا الرحمة؛ لأن في الرحمة تشبهًا بالمخلوق، فيمكن القول بأن صفة الإرادة كذلك فيها تشبه بالمخلوق، فما الذي يفرق بين الصفتين؟.

3- مذهب أهل التأويل:

يُطلَق التأويلُ، ويراد به معنيان، هما: ما يؤول إليه الشيءُ، والثاني: هو التفسير، ولكنَّ المتأخرين استخدموا التأويلَ في صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنىً آخرَ يحتملُه، وقد وضع أصحاب هذا المنهجِ شروطًا يجب توافرُها؛ حتى يُقبَلَ التأويلُ في أية مسألة، وهذه الشروطُ هي:

أ- أن يكون اللفظ محتملًا، ولو عن بعد، للمعنى المؤول.

ب- أن يكون ثَمَّ مُوجِبٌ للتأويل، بأن يكون ظاهرُ النصِّ مخالفًا لقاعدة مقررةٍ معلومةٍ من الدين بالضرورة.

ت- أن يكون التأويل معتمدًا على سند[1].

4- مذهب أهل التفويض:

هذا المذهب يقرر أن نصوصَ الصفات يجب تفويضُ علمِها لله، فهو وحده، الذي يعلم معناها، ولا يمكن لمخلوق أن يقف على معانيها، ويُكْتَفَى بقراءة هذه النصوصِ من باب التعبد بنطقها فقط، وسوف نُولي هذا المنهجَ تفصيلًا كبيرًا في هذا البحث.

5- مذهب أهل الإثبات:

يرى أصحاب هذا المنهجِ ضرورةَ إثباتِ ما أثبته الله لنفسه، أو أثبته له رسولُه ﷺ من غير تحريف، ولا تمثيلٍ، ولا تعطيلٍ، ولا تكييفٍ، وبمفهوم المخالفة، فهم ينفون ما ورد السمعُ بنفيه، وأما ما لم يرد به السمع، لا نفيًا، ولا إثباتًا، فإنهم لا يثبتونه، ولا ينفونه، بل يستفصلون عن معناه عند من يتكلم به، فإن قصد معنىً شرعيًّا صحيحًا؛ قُبِل منه، وإن قصد معنىً باطلا؛ رُدَّ كلامُه.

المبحث الأول: تأصيل تاريخي لظهور مصطلح التفويض في الصفات

إن الوقوف على المراحل التاريخيةِ لظهور منهج التفويض، أمرٌ في غاية الأهمية، حيث إنه يفيدنا في قضية إلصاق التفويضِ بسلف الأمةِ من الصحابة والتابعين ومن تبعهم، وكذلك يفيدنا في القطع بوجود التفويض منهجًا مطردًا، ام إنه منهجٌ نظريٌّ، لا وجود له في تطبيقات المناهج.

1 - انظر: مقدمة إيضاح الدليل، ابن جماعة، ص 60.

وسأتناول هذا التأصيل في المراحل التالية:

1- مصطلح التفويض في الكتاب والسنة.

2- التفويض عند خير القرون.

3- التفويض في القرن الرابع وما بعده.

أولا: مصطلح التفويض في القرآن والسنة

1. التفويض في القرآن:

وردت مادة التفويض في القرآن الكريم فيما قاله مؤمنُ آلِ فرعونَ لقومه، قال ﷻ ﴿**فَسَتَذْكُرُونَ مَا أَقُولُ لَكُمْ وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ**﴾ [غافر:44] وقد قال القرطبيُّ في معنى ﴿**وأفوض أمري إلى الله**﴾: "أي أتوكل عليه، وأُسلِم أمري إليه"[1]، فالتفويض هنا قريبٌ من معناه اللغويِّ، أما المعنى الاصطلاحيُّ الخاصُّ بصفات الله ﷻ فلم يرد لفظ التفويض، لكن وردت آيات أخرى لم تصرح بلفظ (التفويض)، ولكن عُبر عنه بألفاظ أخرى، فمن ذلك قولُه ﷻ ﴿**هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾ [آل عمران7].

فقد قسَّم الله ﷻ آياتِ القرآنِ الكريم على قسمين، المحكمِ، والمتشابه، وذكر أن المتشابه يكون هدفًا لمن زاغت قلوبُهم، وضلت أعمالُهم، وقد اختلفت أقوال العلماء في تفسير(المحكمات) و(المتشابهات) فقال بعض العلماء: إن المحكماتِ هي المعمولُ بهنَّ، والمتشابهاتِ، هي ما تُرك العملُ بهن، وهو قولُ ابنِ عباس، وقتادةَ، والربيعِ، والضحاكِ، وقال بعضهم: "المحكمات ما تحتمل وجهًا واحدًا، والمتشابهات ما تحتمل أوجهًا، وهو قول محمد بنِ جعفرِ بنِ الزبير"[2]، وغيرُ ذلك من الأقوال، وكلُّها تدور حول صعوبةِ فهمِ المتشابه، في مقابلة يُسْرِ المحكمات في فهمها، وقد اشتدَّ الخلاف في حرف (الواو) في قوله ﷻ ﴿...**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ**﴾ هل هي حرف عطف، فيدخل الراسخون في علم المتشابه، أم إن الواو استئنافية، ويقتصر العلم على الله ﷻ وحده؟ فقال بعضهم: إنها استئنافية، والراسخون لا يعلمون المتشابه، فقد ورد ذلك عن عائشة، وابنِ عباس، وهشامِ بنِ عروة، وعمرِ بنِ عبد العزيز، ومالكِ بن أنس، وقال آخرون: إن الواو عاطفة، والراسخون يعلمون

1 - تفسير القرطبي، ج 15، ص 318.

2 - تفسير الطبري، ج 6، ص 180.

المتشابه، فقد جاء ذلك عن ابن عباس (رواية أخرى)، ومجاهدٍ، والربيعِ بن أنس، ومحمدِ بن جعفر بن الزبير[1]، وقد ثبت في الصحيحين من حديث عائشة، رضي الله عنها أنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه، فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم" [2].

2. التفويض في السنة:

وردت مادة (فوض) في أحاديث النبيّ ﷺ لكنها جاءت عامةً في تفويض العبد أمرَه لله ﷻ فقد جاء في الصحيحين عن البراء بن عازب أن النبيَّ ﷺ قال: "إذا أتيت مضجعك؛ فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمنِ، ثم قل: اللهم أسلمت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك، اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت، فإن مت من ليلتك، فأنت على الفطرة، واجعلهن آخر ما تتكلم به"[3].

ويُروَى كذلك عن عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، كما ذكره أبو الفتح الخوارزميُّ، حيث قال: "التفويض التسليمُ وتركُ المنازعة، ومنه المفوضة في حديث ابن مسعود – رضي الله عنه – وهي التي فوضت بُضعَها إلى زوجها، أي زوَّجتْه نفسَها بلا مهر"[4].

أما ما يقترب من المعنى الاصطلاحيِّ للتفويض؛ فقد ورد في حديث، رواه الإمام أحمدُ وغيرُه، عن عبد الله بنِ عمرو أن النبي ﷻ سمع قومًا يتدارءون، فقال: "إنما هلك من كان قبلكم بهذا، ضربوا كتاب الله بعضَه ببعض، وإنما نزل كتابُ الله يصدق بعضُه بعضًا، فلا تكذبوا بعضَه ببعض، فما علمتم منه؛ فقولوا، وما جهلتم؛ فكلوه إلى عالمه"[5] وعن معنى هذا الحديثِ، قال الإمام القاري: "سمع رسول الله ﷺ قومًا، أي: كلام قوم يتدارءون في القرآن، أي: يختلفون فيه، ويتدافعون بعضَه ببعض، والتدارؤ: دفعُ كلٍّ من المتخاصمَين قولَ صاحبه بما يقع من القول، أي: يدفع بعضُهم دليلَ بعض منه، قال المظهر: مثال ذلك أن أهل السنة يقولون: الخير والشرُّ من الله تعالى؛ لقوله ﷻ ﴿**قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ**﴾ [النساء:78]، ويقول القدريُّ: ليس كذلك؛ بدليل قوله ﷻ ﴿**مَا**

1 – انظر: تفسير الطبري، جـ 6، ص 203.

2 – صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله ﷻ ﴿هو الذي أنزل عليك الكتاب...﴾، جـ6، ص 33، وصحيح مسلم، كتاب العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن، جـ 4، ص 2053.

3 – صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب: من بات على وضوء، جـ 1، ص58، وصحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، جـ 4، ص 2081.

4 – المغرب في ترتيب المغرب، الخوارزمي، ص 367.

5 – مسند الإمام أحمد، جـ 11، ص 354، حسنه الألباني في تحقيق مشكاة المصابيح، جـ 1، ص 79.

أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: 79] وهذا الاختلاف منهيٌّ، أي على هذا الوجه، وإنما الطريق في مثل تلك الآيات، أن يؤخذ ما عليه إجماعُ المسلمين، ويئول الآية الأخرى، كما نقول: انعقد الإجماع على أن الكل بتقدير الله تعالى"[1] وعن معنى (فكلوه إلى عالمه)؛ قال القاري: "وما جهلتم، أي: منه كالمتشابهات وغيرها، (فكلوه)، أي: ردوه وفوضوه (إلى عالمه) : وهو الله تعالى، أو من هو أعلم منكم من العلماء، ولا تلقوا معناه من تلقاء أنفسكم"[2].

ثانيا: التفويض عند خير القرون

إن الوقوف على منهج الصحابة والتابعين وتابعيهم أمرٌ بالغ الأهمية؛ فإنهم خير جيل عرفته البشريةُ، وكما قال ابنُ مسعود رضي الله عنه "من كان متأسيًا؛ فليتأسَ بأصحاب رسول الله ﷺ فإنهم أبرُّ هذه الأمةِ قلوبًا، وأعمقُها علمًا، وأقلُّها تكلفًا، وأقومُها هديًا، وأحسنُها أخلاقًا، اختارهم الله ﷻ لصحبة نبيِّه، وإقامةِ دينه"[3]، وقد حمل الرايةَ بعد الصحابة جيلٌ تربى على أيديهم، وأخذ من المِشْكاة نفسِها، لكنهم لم ينالوا شرف التكحل برؤية النبيِّ ﷺ وقد جاء الثناء عليهم في بضعةِ أحاديثَ عن النبي ﷺ منها ما رواه البخاري ومسلم عن عمرانَ بنِ حصين رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: "خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم"[4]، وكذلك ما رواه الترمذي وغيرُه من حديث جابر بنِ عبد الله أن النبي ﷺ قال: "لا تمسُّ النارُ مسلمًا رآني، أو رأى من رآني"[5].

إن التفويض لم يظهر بمعناه الاصطلاحيِّ في عهد الصحابة ولا التابعين، بل إن القرن الثالث لم يظهر به المعنى الذي تعارف عليه العلماء بعد ذلك، وبقي التفويض بمعناه الوارد في الكتاب والسنة، هو المعنى الموجودَ في فهم العلماء في هذه الحقبة من تاريخ الأمة، وقد نقلنا أقوال الصحابة والتابعين في تفسير قوله ﷻ ﴿**وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم...**﴾ حيث قال: إن الواوَ استئنافيةٌ، عائشةُ، وابنُ عباس، وهشامُ بن عروة،

---

1 – مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، الملا علي القاري، جـ1، ص 312.

2 – المرجع السابق، جـ 1، ص 313

3 – روى هذا الأثرَ أبو إسماعيل الهرويُّ في ذم الكلام وأهله، جـ 4، ص 288، وأورده أبو القاسم الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة، جـ 2، ص 519.

4 – صحيح البخاري، كتاب: المناقب، باب: فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وصحيح مسلم، كتاب: الفضائل، باب: فضائل الصحابة.

5 – سنن الترمذي، كتاب: المناقب، باب: ما جاء في فضل من رأى النبيَّ صلى الله عليه وسلم، ورواه ابن أبي عاصم في السنة، جـ 2، ص 630، وحسّنه الألباني في مشكاة المصابيح، جـ 3، ص 1695، رقم6013.

وعمرُ بنُ عبدِ العزيز، ومالكُ بنُ أنس، وقال آخرون: إن الواو عاطفةٌ، والراسخون يعلمون المتشابه، فقد جاء ذلك عن مجاهدٍ، والربيعِ بن أنس، ومحمدِ بن جعفر بن الزبير.

لقد ألصق بعضُ المتأخرين مذهبَ التفويض بسلف الأمة من الصحابة والتابعين، واستدلوا ببعض العبارات الواردةِ عنهم، مثل (أمروها كما جاءت)، و(الاستواء معلوم، والكيف مجهول)، وليس في مثل هذه العبارات وما شابهها أيُّ مستند لمذهب التفويض، ولكن ورد بها ضرورةُ إثبات الصفات كما وردت، مع نفي الكيف[1].

ثالثا: التفويض في القرن الرابع وما بعده

يصعب تحديد بداية محددة لظهور مصطلح التفويض بمعناه الذي استقر عليه "ولكن يمكن القول بأن التفويض نشأ في أروقة المدرسة الكلابيةِ التي كانت تهدف إلى التوفيق والتوسطِ بين المنهج النقليِّ الأثريِّ الذي كان عليه السلف، وبين المنهج العقليّ المنحرفِ الذي اعتمده المتكلمون"[2].

وقد ظهر القول بالتفويض نتيجة فهم بعض المتأخرين مذهب السلف، وكذلك بسبب ظهور مصطلحات حادثةٍ في العقيدة كانت من نتاج الفلسفة اليونانيةِ التي تُرجمت إلى العربية[3]، فظهر معنى التفويض عند الإمام أبي منصور الماتريدي (ت:333هـ)، حيث قال: "قال ﷻ ﴿**ليس كمثله شيء**﴾ فنفى عن نفسه شبهَ خلقه، وقد بينا أنه في فعله وصفته متعالٍ عن الأشباه، فيجب القول بالرحمن على العرش استوى على ما جاء به التنزيل، وثبت ذلك في العقل، ثم لا نقطع تأويلَه على شيء؛ لاحتماله غيرَه مما ذكرنا، واحتمالِه أيضا ما لم يبلغنا مما يعلم أنه غير محتمل شبهَ الخلق، ونؤمن بما اراد الله به"[4].

إن الإمامَ أبا الحسنِ الأشعريَّ، رحمه الله، من العلماء الذين يُلْصَق بهم مذهبُ التفويض؛ لورود بعض جمل عنده فُهم منها قولُه بالتفويض، فعدَّه بعضُ أهل العلم من المفوضين، وهذا رأيٌ غيرُ دقيق، فكلام الأشعريّ واضحٌ في تفسير آيات الصفات وأحاديثِها، لكنْ – أحيانًا – يجعل التعصبُ صاحبَه يُنطق النصوصَ ما لم تقلْه، فقد نقل أحد هؤلاء ما ذكره ابنُ عساكر عن عقيدة الأشعريِّ، وأنها وسط بين طرفين، فقال عن الأشعري"...فإنه نظر في كتب المعتزلة والجهميةِ والرافضةِ، وإنهم عطلوا وأبطلوا؛ فقالوا: لا علم لله، ولا قدرةَ، ولا

---

1 – انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، عبد الرحمن بن صالح، ص 1180: 1183.
وانظر: شرح العقيدة الواسطية، محمد خليل هراس، ص 68.
2 – مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات، أحمد بن عبد الرحمن، ص 173.
3 – انظر: مصطلحات في كتب العقيدة، محمد بن إبراهيم الحمد، ص 11.
وانظر: مذهب أهل التفويض، أحمد بن عبد الرحمن القاضي، ص 176: 183
4 – التوحيد، الماتريدي، ص 74.

سمعَ، ولا بصرَ، ولا حياة، ولا بقاء، ولا إرادة، وقالت الحشوية والمجسمة والمكيفة المحددة: إن لله علمًا كالعلوم، وقدرةً كالقدر، وسمعًا كالأسماع، وبصرًا كالأبصار، فسلك رضي الله عنه طريقة بينهما؛ فقال: إن لله ﷻ علمًا لا كالعلوم، وقدرةً لا كالقدر، وسمعًا لا كالأسماع، وبصرًا لا كالأبصار..."[1]، فهذا الكلام ليس فيه أيُّ دليل على أن الأشعريَّ مفوضٌ، لكن استدل به من يُلصق التفويض بالسلف[2]، بل جعلوا الإمامَ ابنَ خزيمةَ كذلك من المفوضة[3]، مع أن منهجه واضحٌ جدًّا في الإثبات، وليس التفويض.

إن الكلام الواضح عن منهج التفويض ورد في كلام الإمام أبي منصورٍ الماتريديِّ (ت:333هـ)، فقد قال، رحمه الله: "فيجب القول بالرحمن على العرش استوى على ما جاء به التنزيل، وثبت ذلك في العقل، ثم لا نقطعُ تأويلَه على شيء؛ لاحتمالِه غيرَه مما ذكرنا، واحتمالِه أيضا ما لم يبلغنا مما يعلم أنه غير محتمل شبه الخلق، ونؤمن بما اراد الله به"[4]، وتتابعت أقوال العلماء عبر القرون، ومن أشهر من وُصِف بأنه من أئمة التفويض، هو إمام الحرمين الجويني (ت:478 هـ)، حيث نُقِل عنه أنه قال: "اختلفت مسالكُ العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنة، وامتنع على أهل الحق فحواها وإجراؤها على موجب ما يبرزه أفهامُ أرباب اللسان فيها، فرأى بعضُهم تأويلَها، والتزامَ ذلك في القرآنِ وما يصحُّ من السنن، وذهب أئمةُ السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراءِ الظواهر على مواردها، وتفويضِ معانيها إلى الرب تعالى، والذي نرتضيه رأيًا، وندين الله به عقداً: اتباعُ سلفِ الأمة، فالأولى الاتباع، وتركُ الابتداع. والدليلُ السمعيُّ القاطع في ذلك: أن إجماع الأمة حجةٌ متبعة، وهو مستند معظم الشريعة"[5].

المبحث الثاني: عرض نماذج من أقوال المنتسبين للتفويض

في هذا المبحث سوف أعرض لنماذجَ من أقوال العلماءِ الذين صُنِّفوا على أنهم من المفوضة، وهذا التصنيف محلُّ نظر، كما سأبين في المبحث الثالث. بإذن الله ﷻ. على الرغم من أن الذين صَنَّفوا هؤلاء العلماءَ، فإن بعضَهم يقبل منهج التفويض مذهبًا معتبرًا، وبعضَهم يرفضه، لكنهم اتفقوا على وجود منهج التفويض، وذكروا كثيرا من العلماء الذين يُصنَّفون على أنهم من المفوضة، وسوف أذكر بعض هؤلاء المصَنَّفين اعتمادًا على كلا الاتجاهين في قبول التفويض أو رفضه، ويمكن ذكر نماذج من هؤلاء العلماء، كما يلي:

---

1 – تبيين كذب المفتري، ابن عساكر، ص 149.

2 – انظر: القول التمام بإثبات التفويض مذهبا للسلف الكرام، سيف العصري، ص 179.

3 – انظر: المرجع السابق، ص 179.

4 – التوحيد، ص 74.

5 – طبقات الشافعيين، ابن كثير، ص 468.

1. الإمام أبو حنيفة (ت:150هـ):

صُنِّف أبو حنيفة على أنه أصَّل لمنهج التفويض في حديثه عن العقيدة، مع خلافنا مع هذا التصنيف، لكننا نتنزل لمناقشة منهج التفويض من خلال من زُعِم أنهم أربابُه، فقد استدل أحد هؤلاء المصنِّفين[1] بكلام لأبي حنيفة، حيث قال في الفقه الأكبر: "ويتكلم لا ككلامنا، ويسمع لا كسمعنا، ونحن نتكلم بالآلات والحروف، والله ﷻ يتكلم بلا آلة ولا حروف، والحروف مخلوقة، وكلام الله ﷻ غير مخلوق، وهو شيء لا كالأشياء، ومعنى الشيء الثابت بلا جسم، ولا جوهر، ولا عرض، ولا حدَّ له، ولا ضدَّ له، ولا ندَّ له، ولا مثلَ له"[2].

فهذا الكلام الذي لا علاقة له بالتفويض، وسوف نناقش ذلك في المبحث الثالث، بإذن الله تعالى، لكن ننوه، هنا، إلى تهافت الأدلة التي استند عليها من يلصق منهج التفويض بالسلف، أو حتى بالخلف.

2. الإمام مالك (ت:179 هـ):

الإمامُ مالكٌ من أكثر الأئمةِ الذين يأتي ذكرُهم في مسائل الصفاتِ الخلافية؛ نظرا لجلالة قدره، وورودِ بعضِ النصوص عنه في هذه المسائل، فقد فَهِم كلُ قسمٍ من أصحاب المذاهب المختلفة فهمًا يتناسب مع مذهبه وطريقتِه، ونحن لا نرى أيَّ دليل في كلامه، لكن كما فعلنا مع أبي حنيفة؛ فسوف نتنزل ونذكر النصوصَ التي فهمها بعضُ المصنِّفِين على أنها دلائلُ منهجِ التفويض، فمنها على سبيل المثال، ما ذكره الترمذيُّ عند روايته للحديث الطويلِ عن الحساب يوم القيامة، والذي فيه: (...وضع الرحمن قدمه فيها)، فقال الترمذيُّ: "والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري، ومالكِ بنِ أنس، وابنِ المبارك، وابنِ عيينةَ، ووكيعٍ، وغيرِهم، أنهم رووا هذه الأشياء، ثم قالوا: تُروى هذه الأحاديثُ، ونؤمنُ بها، ولا يقال: كيف؟ وهذا الذي اختاره أهل الحديث أن يرووا هذه الأشياء كما جاءت، ويُؤمَنُ بها، ولا تفسر، ولا تتوهمُ، ولا يقالُ: كيف؟، وهذا أمرُ أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه"[3]، ولعل أشهر ما جاء عن الإمام مالك، ما رواه البيهقيُّ وغيرُه عن "يحيى بن يحيى، أنه قال: كنا عند مالك بنِ أنس، فجاء رجل فقال: يا أبا عبد الله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:5] فكيف استوى؟ قال: فأطرق مالك برأسه حتى علاه الرحضاء، ثم قال: الاستواء غيرُ مجهول، والكيفُ غيرُ معقول، والإيمانُ به واجب، والسؤالُ عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعًا؛ فأمر به أن يخرج"[4].

---

1 – د. سيف بن علي العصري، في كتابه: القول التمام في إثبات التفويض مذهبًا للسلف الكرام، انظر ص 169.

2 – الفقه الأكبر، ص 26.

3 – سنن الترمذي، كتاب صفة الجنة، باب ما جاء في خلود أهل الجنة وأهل النار.

4 – الأسماء والصفات، البيهقي، جـ 2، ص 305.

3. الإمام الشافعيُّ (ت: 254 هـ):

وردت أقوال عن الإمام الشافعيِّ حُمِلت على أنه يقول بالتفويض، فمن ذلك ما ذكره شمس الدين السفارينيُّ، حيث قال: "رُوي عن الشافعي أنه سئل عن الاستواء؛ فقال: آمنت بلا تشبيه، وصدقت بلا تمثيل، واتهمت نفسي في الإدراك، وأمسكت عن الخوض غاية الإمساك"[1]، فهل يمكن جعلُ هذا النصِّ دليلًا على أن الشافعيَّ يفوض؟ هذا الذي فهمه بعض الناس، حيث قال: "فقول إمامنا: بلا تشبيه، نفيٌّ للمعنى الحقيقي؛ إذ حقيقة الاستواء في حق المخلوقين هو الجلوس مع مماسة الجالس لما جلس عليه، وهذا المعنى محالٌ في حق الله تعالى؛ لأنه يصادم القطعيات العقلية والشرعية"[2].

4. الإمام محمد بن عيسى الترمذيُّ (ت: 279هـ):

روى الترمذيُّ في سننه أن النبيَّ ﷺ قال: "يمين الرحمن ملأى سحاء لا يغيضها الليل والنهار) قال: (أرأيتم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض؟ فإنه لم يغضْ ما في يمينه، وعرشه على الماء، وبيده الأخرى الميزان يرفع ويخفض)" [3] ثم قال الترمذيُّ: "هذا حديث حسن صحيح. وهذا الحديث في تفسير هذه الآية: ﴿**وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ**﴾ [المائدة:64] وهذا حديث قد روته الأئمة، نؤمن به كما جاء من غير أن يُفسر أو يُتوهم، هكذا قال غير واحد من الأئمة: الثوريِّ، ومالكِ بنِ أنس، وابنِ عيينة، وابنِ المبارك، أنه تُروى هذه الأشياءُ، ويُؤمَنُ بها، ولا يقال: كيف"[4].

5. الإمام أبو الحسن الأشعريُّ (ت: 324 هـ):

لا أدري بأيِّ ضابطٍ يمكن أن يُصنَّفَ الأشعريُّ ضمن المفوضة، وبأي دليل جُعل في ركابهم؟ فقد اعتمد بعض هؤلاء المصنِّفين على نصوص نُقلت عن الأشعري، رحمه الله، فنقل صاحب كتاب القول التمام- وهو أحد من صنفوا الأشعريَّ ضمن المفوضين- عن ابن عساكر عقيدة الأشعري، فقال: "فإنه [أي الأشعري] نظر في كتب المعتزلة والجهميةِ والرافضةِ، وإنهم عطلوا وأبطلوا؛ فقالوا: لا علمَ لله، ولا قدرة، ولا سمع، ولا بصر، ولا حياة، ولا بقاء، ولا إرادة، وقالت الحشوية والمجسمة والمكيفة المحددة: إن لله علمًا كالعلوم، وقدرةً كالقدر، وسمعًا كالأسماع، وبصرًا كالأبصار، فسلك رضي الله عنه طريقة بينهما فقال: إن لله سبحانه وتعالى علمًا لا كالعلوم، وقدرةً لا

1 – لوامع الأنوار البهية، شمس الدين السفاريني، جـ 1، ص 200.
2 – القول التمام بإثبات التفويض مذهبا للسلف الكرام، د. سيف العصري، ص 172.
3 – سنن الترمذي، جـ 5، ص 350، صححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزياداته، جـ 1، ص 453.
4 – المرجع السابق، جـ 5، ص 350.

كالقدر، وسمعًا لا كالأسماع، وبصرًا لا كالأبصار، وكذلك قال جهم بن صفوان: العبد لا يقدر على إحداث شيء، ولا على كسب شيء، وقالت المعتزلة: هو قادر على الإحداث والكسب معا، فسلك رضي الله عنه طريقة بينهما فقال: العبد لا يقدر على الإحداث، ويقدر على الكسب، ونفى قدرة الإحداث، وأثبت قدرة الكسب[1] "[2].

6. الإمام البيهقيُّ (ت: 458هـ):

الإمام البيهقيُّ من أكثر العلماء الذين اهتموا بمسائل العقيدة، وقد خصص لها مؤلفاتٍ مستقلةً، مثل الاعتقاد، بل إنه خصَّ أحد مؤلفاته لمسائل الأسماءِ والصفات، وقد ورد في كلامه ما توهمه بعضُ الباحثين؛ فجعلوا الإمام البيهقيَّ ضمن المفوضة.

ونقف مع أحد النصوص التي حملها هؤلاء الباحثون على أنها دليلٌ لجعل البيهقيِّ مفوضًا، فقد روى البيهقيُّ بسنده حديث النزول، ثم علق عليه، حيث قال بعد ذكره سند الحديث: "عن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: **(ينزل الله عز وجل كلَّ ليلة إلى سماء الدنيا، حين يبقى ثلثُ الليل الآخرُ فيقول: من يدعوني؛ فأستجيبَ له، من يسألني؛ فأعطيَه، من يستغفرني؛ فأغفرَ له)** وهذا حديث صحيح رواه جماعة من الصحابة عن النبي ﷺ وأصحابُ الحديث فيما ورد به الكتاب والسنة من أمثال هذا، ولم يتكلم أحد من الصحابة والتابعين في تأويله، ثم إنهم على قسمين: منهم مَنْ قبِلَه، وآمن به، ولم يؤوله، ووكل علمه إلى الله، ونفى الكيفية والتشبيه عنه. ومنهم من قبله، وآمن به، وحمله على وجه يصحُّ استعمالُه في اللغة ولا يناقض التوحيد. وقد ذكرنا هاتين الطريقتين في كتاب الأسماء والصفات في المسائل التي تكلموا فيها من هذا الباب، وفي الجملة يجب أن يعلم أن استواء الله ﷻ ليس باستواء اعتدال عن اعوجاج، ولا استقرارٍ في مكان، ولا مماسةٍ لشيء من خلقه، لكنه مستوٍ على عرشه، كما أخبر، بلا كيف، بلا أين، بائن من جميع خلقه، وأن إتيانه ليس بإتيان من مكان إلى مكان، وأن مجيئه ليس بحركة، وأن نزوله ليس بنقلة، وأن نفسه ليس بجسم، وأن وجهه ليس بصورة، وأن يده ليست بجارحة، وأن عينه ليست بحدقة، وإنما هذه أوصاف جاء بها التوقيف، فقلنا بها ونفينا عنها التكييف"[3].

---

1 – انظر: تبيين كذب المفتري، ص 149.

2 – القول التمام بإثبات التفويض مذهبا للسلف الكرام، سيف العصري، ص180.

3 – الاعتقاد، البيهقي، ص 116.

7. إمام الحرمين أبو المعالي الجوينيُّ (ت: 478 هـ):

مما لا شكَّ فيه أن لإمام الحرمين منزلةً كبيرة في نفوس المسلمين؛ لذا كان لا بد من الوقوف على رأيه، كذلك فإنه يُعدُّ من العلماء الذين يُصنفون على أنهم تحولوا من منهج التأويل إلى مذهب التفويض، ونأخذ مثالا من العقيدة النظامية، حيث قال: "اختلف مسالك العلماء في هذه الظواهر، فرأى بعضُهم تأويلَها، والتزم ذلك في الكتاب وما يصح من السنن، وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراءِ الظواهر على مواردها، وتفويضِ معانيها إلى الرب عز وجل، والذي نرتضيه رأيًا، ونَدين الله به عقيدةً، اتباعُ سلف الأمة، والدليلُ القاطعُ السمعيُّ في ذلك أن إجماع الأمة حجة متبعة، فلو كان تأويل هذه الظواهر مسوغًا أو محتومًا، لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشرع، وإذا انصرم عصر الصحابة والتابعين على الإضراب عن التأويل، كان ذلك هو الوجهَ المتبع، فحقٌّ على كل ذي دين أن يعتقد تنزيه الباري عن صفات المحدثين، ولا يخوض في تأويل المشكلات، ويكلُ معناها إلى الرب، فليُجرِ آيةَ الاستواء، والمجيءِ، وقولَه: ﴿**لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**﴾ [ص:75] ﴿**وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ**﴾ [الرحمن:27] وقولَه: ﴿**تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا**﴾[القمر:14] وما صح من أخبار الرسول ﷺ كخبر النزول وغيرِه على ما ذكرنا"[1].

8. الإمام أبو الفرج بن الجوزيِّ (ت: 597 هـ):

لعل ابنَ الجوزي من أكثر العلماء الذين برز في كلامهم ما يقرب من منهج التفويض، فمن ذلك ما ذكره من تلبيس إبليس على الناس في العقائد؛ حيث قال: "وقد وقف أقوام مَعَ الظواهر فحملوها عَلَى مقتضى الحس؛ فَقَالَ بعضهم: إن اللَّه جسم تعالى اللَّه عَنْ ذلك، وهذا مذهب هشام بْنِ الحكم وعليّ بْن منصور، ومحمدِ بْن الخليل، ويونسَ بْن عَبْدِ الرَّحْمَن، ثم اختلفوا؛ فَقَالَ بعضهم: جسم كالأجسام، ومنهم من قَالَ: لا كالأجسام، ثم اختلفوا فمنهم من قَالَ: هو نور، ومنهم من قَالَ: هو عَلَى هيئة السبيكة البيضاء، هكذا كان يَقُول هشام بْن الحكم، وكان يَقُول: إن إلهه سبعةُ أشبار بشبر نفسه، تعالى اللَّه عَنْ ذلك علوًّا كبيرًا ....قَالَ المصنف: وهذا يلزمه أن يكون لَهُ كيفية أيضًا، وذلك ينقض القول بالتوحيد، ..."[2]. ثم لخص المنهجَ الحقَّ الذي يرضاه، والذي فهمه بعض العلماء على أنه يقول بالتفويض، فقال – رحمه الله –: "فإن قَالَ قائل: قد عبت طريق المقلدين فِي الأصول، وطريقَ المتكلمين، فما الطريق السليم من تلبيس إبليس؟ فالجواب أنه مَا كان عَلَيْهِ رَسُول اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله

1 – العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، ص 32.

2 – تلبيس إبليس، ص 78.

وَسَلَّمَ، وأصحابُه، وتابعوهم بإحسان من إثبات الخالق سبحانه، وإثباتِ صفاته عَلَى مَا وردت به الآياتُ والأخبار، من غير تفسيرٍ، ولا بحث عما ليس فِي قوة البشر إدراكُه"[1].

9. الإمام بدر الدين بن جماعة (ت: 733هـ):

ذكر بدر الدين بن جماعة الأقوال المعتبرة المتعلقة بصفات الله تعالى، وحصرها في قسمين، هما:

"أحدهما: أهل التأويل وهم الذين تجردوا للرد على المبتدعة من المجسمة والمعطلة ونحوِهم من المعتزلة والمشبهة والخوارج، لما أظهر كل منهم بدعته ودعا إليها؛ فقام أهل الحق بنصرته، ودفع عنه الدافع بإبطال بدعته، وردوا تلك الآيات المحتملة والأحاديثَ إلى ما يليق بجلال الله من المعاني بلسان العرب، وأدلة العقل والنقل؛ ليحق الله الحق بكلماته، ويبطلَ الباطلَ بحججه ودلالاته.

والقسم الثاني: القائلون بالقول المعروف بقول السلف، وهو القطع بأن ما لا يليق بجلال الله ﷻ غيرُ مراد، والسكوت عن تعيين المراد من المعاني اللائقة بجلال الله ﷻ إذا كان اللفظ محتملا لمعانيَ تليق بجلال الله تعالى.

فالصنفان قاطعان بأن ما لا يليق بجلال الله ﷻ من صفات المحدثين غيرُ مراد، وكلٌّ منهما على الحق.

وقد رجح قوم من الأكابر الأعلامِ قولَ السلف؛ لأنه أسلم، وقومٌ منهم قولَ أهل التأويل للحاجة إليه"[2].

المبحث الثالث: الأدلة على أن التفويض منهج نظريٌّ لا وجود له

في هذا المبحث سأتتبع منهج التفويض عند من يقول به؛ ليتبين هل هو منهج مطرد له وجود في أقوال القائلين به من خلال تطبيقه على نصوص الصفات؟ وسوف أقسم هذا المبحث على الأقسام الآتية:

1- اللوازم الباطلة لمنهج التفويض.

2- التفويض ليس مذهبًا للسلف.

3- التفويض مجرد منهجٍ نظريّ.

1. اللوازم الباطلة لمنهج التفويض

إن تطبيق منهج التفويض في معاني النصوص يترتب عليه لوازمُ خطيرةٌ تقدح في مقاصد الشريعة، ويمكن أن نقف على بعض هذه اللوازم، كما يلي:

1- القدح في حكمة الله ﷻ لإنزاله كلامًا غيرَ مفهومِ المعنى.

---

1 - المرجع السابق، ص 80.

2 - إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، ابن جماعة، ص 98.

2- الوقوع في التعطيل المحض.

3- الطعن في القرآن الكريم بوصفه فرقانًا وبيانًا وتبيانًا، فالقول بالتفويض يناقض هذه الأوصاف.

4- غلق باب التدبر لكتاب الله[1].

بل إن بعض العلماء الذين وصفوا منهجَ التفويض بأنه مذهب السلف، قد ذكروا لوازمَ باطلةً له، في تناقض عجيب، ومن هؤلاء الإمامُ بدرُ الدين بن جماعة، فقد ذكرنا أنه قسم أهل الحق قسمين: المفوضة، والمؤولة، وذكر أن المسلم مخيَّرٌ بين المنهجين، ثم تناقض؛ فذكر لوازم منهج التفويض الباطلةَ؛ ووضع التأويل مقابل التفويض، ثم رجح كفة التأويل لعدة أسباب، منها:

1- "أنا إذا ركعنا الألسنة عن الخوض فيه، ولم نتبين معناه؛ فكيف بكفِّ القلوب عن عروض الوساوس، والشكِّ، وسبقِ الوهم إلى مالا يليق به تعالى.

2- أن انبلاج الصدور بظهور المعنى، والعلمِ به، أولى من تركه بصدد عروض الوساوس والشكِّ، ومن ذا الذي يملك القلب مع كثرة تقلبه؟.

3- أن الاشتغال بالنظر المؤدي إلى الصواب والعلمِ، أولى من الوقوف مع الجهل مع القدرة على نفيه.

4- أن السكوت عن الجواب إن اكتفي به في حق المؤمن المسلم الموفق والعامي؛ فلا يكتفي به في جواب المنازع من مبتدع أو كافرٍ، أو مصممٍ على التشبيه والتجسيم.

5- أن السكوت مناقض لقوله ﷻ ﴿**هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ**﴾[آل عمران138]....ولو خاطب الله ﷻ الخلق فيما يتعلق بذاته المقدسة، وصفاتِه الكريمة بما لا يفهم له معنى؛ لكان منافيا لقوله ﷻ ﴿**بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ**﴾[الشعراء 195] ﴿**هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ**﴾[آل عمران138]"[2]، ثم أكمل ابنُ جماعةَ بأن القول بالتفويض يترتب عليه اتهامُ القرآن بما ليس فيه، فيقول: "وبهذا يُردُّ قولُ من قال: إن الوجه عبارةٌ عن صفة لا ندري ما هي، وكذلك اليدُ، والضحك، والحياء، وغيرُ ذلك من الصفات، وكذلك قول من يقول: وجهٌ لا كوجهنا، ويدٌ لا كيدنا، ونزولٌ لا كنزولنا، وشبه ذلك، فيقال لهم: هذه المعاني المسماةُ إن لم تكن معلومة، ولا معقولةً للخلق، ولا لها موضعٌ في اللغة؛ استحال خطاب الله الخلق بها؛ لأنه يكون خطابا بلفظ مهمل لا معنى له، وفي ذلك ما يتعالى الله عنه، أو كخطاب عربيٍّ بلفظ تركيٍّ لا يعقل معناه، بل هذا أبعدُ منه؛ لأن سامع اللفظ التركيِّ يمكن مراجعتُهم

1 - انظر: مذهب التفويض في نصوص الصفات، ص 503.

2 - إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، ص 94 و 95.

في معناه عندهم، وهذا على قول هؤلاء لا يمكن أن يعلم معناه إلا الله؛ فيكون خطابًا بما يحير السامع، ولا يفيدُه شيئا، ويلزم منه مالا يخفى على العقلاء ما يتقدس خطاب الله عنه"[1].

فليس أعظمَ من تشبيه ابنِ جماعة أن التفويض يجعل كلام الله كالكلام الأعجميّ، بل أشدَ صعوبة؛ لأن الكلام الأعجميَّ يمكن الرجوع لأهله؛ لترجمة كلامِهم، أما التفويض فيستحيل معه معرفةُ معاني النصوص.

إن هذا المنهج يجعل نصوص الصفات يتساوى فهمُها عند السلف، ما داموا قد جهلوا معانيَ هذه الصفات، وفوضوا فيها، فهي متساويةٌ في تفسيرهم لها، وهذا ما لا يقول به أحد، فلا يعقل أن الرسول ﷺ وصحابتَه الكرامَ وتابعيهم كانت تتساوى عندهم معاني قوله ﷻ ﴿**وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ**﴾[الرحمن27] مع قوله ﷻ ﴿**قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**﴾[ص:75] فهم لا يفهمون شيئًا من الأولى أو الثانية، بل تتساوى عندهم معاني قولِه تعالى ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾[طه 5] مع قوله ﴿**بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ**﴾[المائدة 64] مع قوله ﴿**أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ**﴾[الملك:16] وتتساوى عندهم كلُّ هذه المعاني مع قوله ﷻ ﴿**رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ**﴾[المائدة:119] وقولِه ﷻ ﴿**غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ**﴾[المجادلة:14] فكل هذه الآياتِ، كان لها فهمٌ واحد عند السلف، فهم لا يفهمون منها شيئًا؛ لأنهم يفوضون معانيَها، وليس لهم أيُّ قدر من علم، وهذا فهم عجيب لمذهب السلف، لا يمكن ان يوصفوا به، وهم أعلم الناس بالكتاب والسنة، واللغةِ، فكيف يوصفون بهذا الفهم العقيم؟ سبحانك ربنا، هذا بهتان عظيم.

2. التفويض ليس مذهبًا للسلف

ذكرنا – منذ قليل- اللوازمَ الباطلة لمنهج التفويض، وهذه اللوازم تجعلنا نقطع بأن هذا المنهج لا يمكن أن يكون هو مذهبَ خير القرون، وهم سلف الأمة، الذين كانوا قريبي العهد من العصرِ النبويّ، وكانوا أصحاب لغة وفهمٍ والتزام، مما يصعب معه أن يتعاملوا مع خير النصوص وأكرمِها، وهي التي تتحدث عن صفات الباري ﷻ على أنها مجردُ كلام لا معنى له عندهم، وأنه لا يمكن لبشر أن يجتهد لمعرفة معانيها.

بناءً على ذلك؛ فإنه من العجيب جدًّا أن ينسب قومٌ إلى السلف هذا المنهجَ الذي يجعل نصوصَ الصفات طلاسمَ، لا يمكن لبشر أن يقف على معانيها، ولذا وُجِد بعضُ من يدافع عن هذا المنهج ويُلصقُه بالسلف، وفي ذلك تسفيةٌ لآراء السلف، فخفف أحدُهم من هذا الفهم، وقال: "التفويض ليس جهلًا بمراد الله، فمعاني

1 – المرجع السابق، ص 96.

النصوص الكليةُ معروفةٌ.... فمن ظنَّ أننا ننسب إلى السلف تفويضَ معنى الآية، بحيث تكون بمثابة الكلام المهملِ ك (ديز)؛ فقد غلط"[1]. وهذا الكلام هو هروب من منهج لا يليق أن يوصف به خيرُ القرون، ولكنَّ معرفةَ المعاني الكليةِ للنصوص، ليس هو التفويضَ، بدليل أن الإمام ابنَ جماعةَ دافع بقوة عن سلف الأمة، ثم ألصق بهم منهجَ السلف، لكنه صرح بلوازمِه الباطلةِ، وشبهه بالكلام الأعجميِّ، بل هو أصعب؛ لأنه يستحيل معرفةُ معناه، فالتفويض كما سبق أن ذكرنا تعريفَه، هو تفويض المعنى كلِّه لله تعالى، وعدمُ التعرض له.

أمثلة من أقوال السلف في الصفات:

يمكن لنا أن نعرض نماذج لأقوال السلف في صفات الله، تعالى؛ ليتبين لنا: هل كانوا يفوضون، أم كانوا يثبتون؟

1- عند تفسير استواء الله إلى السماء الذي ورد في قوله ﷻ ﴿**هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾[البقرة:29] فقد روى الطبريُّ بسنده عن "الربيع بنِ أنس، يقول: ارتفع إلى السماء"[2]، وقال الإمام البغويُّ في تفسيره: "قال ابن عباس وأكثرُ مفسري السلف: أي: ارتفع إلى السماء"[3]، وجاء هذا التفسير عن أبي العالية، والحسن، وغيرِهما[4].

2- عند تفسير استواءِ الله على العرش، الذي ورد سبعَ مرات في القرآن الكريم، فقد وردت أقوال كثيرة عن الصحابة والتابعين تفسر معنى الاستواء على العرش، ولم يفوضوا المعنى، كما يتوهم بعض الناس، فقد روى البخاري في (خلق أفعال العباد) أثرًا عن عبد الله بنِ مسعود "في قوله: ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ**﴾، قال: العرش على الماء، والله فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه"[5]، وجاءت أقوال في تفسير علوِّ الله على عرشه، عن أمِّ المؤمنين عائشةَ، فقالت عن مقتل عثمان "وايم الله، إني لأخشى، لو كنت أحب قتله لقتلت – تعني عثمان – ولكن علم الله من فوق عرشه أني لم أحب قتله"[6]، وجاءت أقوال أخرى عن أمِّ المؤمنين زينبَ، والربيعِ، والحسنِ، وعكرمةَ، وقتادةَ،

1 – القول التمام بإثبات التفويض مذهبا للسلف الكرام، ص 449

2 – تفسير الطبري، ج 1، ص 429.

3 – معالم التنزيل، البغوي، ج1، ص 78.

4 – انظر: تفسير الطبري، ج1، ص 288، وانظر: تفسير ابن أبي حاتم، ج1، ص75.

5 – خلق أفعال العباد، ص27، ورواه الطبراني في الكبير، ج9، ص 202، وقد صححه الهيثمي في (مجمع الزوائد)، وقال عنه: (رجاله رجال الصحيح) انظر: ج1، ص 86، وقال عنه الألباني (إسناده صحيح) (انظر مختصر العلو، ص 103).

6 – الرد على الجهمية، الدارمي، ص57.

قال عنه الألباني "إسناد صحيح" (انظر: مختصر العلو، ص 104).

وغيرِهم من الصحابة والتابعين وغيرِهم من السلف، وقد فسروا الآيات، ولم يرددوا ألفاظَها فقط، بل فهموها، وفسروها، فهذا دليل قاطع على عدم تفويضهم.

3- عند تفسير قوله ﷻ ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:75] روى الطبريُّ بسنده عن ابنِ عمرَ، رضي الله عنه، قال: "خلق الله أربعة بيده: العرشَ، وعدنَ، والقلمَ، وآدمَ، ثم قال لكل شيء كن فكان" فهل تفسير ابنِ عمرَ يُحمل على التفويض، أم على أنه فَهِمَ الآية، وفسرها، ولم يفوض معناها؟.

1. التفويض مجرد منهجٍ نظريٍّ

ثبت من خلال أقوال الصحابة والتابعين وغيرِهم من السلف أنهم لم يفوضوا، وكذلك فإن الوقوف على اللوازم الباطلةِ لهذا المنهج؛ يجعلنا نقطع بأن التفويض ليس مذهبًا لسلف الأمة، وفي هذا الجزء من البحث سنقف على حقيقة كبرى، وهي أن هذا المنهج لا يمكن أن يطَّرد عند أحد، ولا يمكن لعالم أن يكون منهجه هو التفويضَ في الصفات، وقبل عرض الأدلة على هذا الكلام، فإنه يلاحظ ما يلي:

1- منهج التفويض عند أيِّ عالم لا يكون بمجرد أنه يوصف بأنه مفوَّض، أو حتى إذا صرح بأنه مفوض، بل لابد من وضوح ذلك في تطبيق المنهج على تفسيره لنصوص الصفات في الكتاب والسنة.

2- لا يمكن أن يوصف العالم بأنه مفوِّض، وذلك من تفسير آية واحدة، أو حديثٍ واحد، ولكن لا بد من اطِّراد منهجِه؛ حتى نقطع بأنه مفوِّض.

3- كثير ممن صَنفوا بعضَ العلماء على أنهم مفوضة، اعتمدوا في ذلك على تصريح هؤلاء العلماء بأنهم يتبعون منهج السلف، وقد بيَّنا أن التفويض ليس منهجًا للسلف.

4- معظم من يَنسِب التفويضَ للسلف، ويدافع عنه، لا يتخذُ التفويضَ منهجًا له، بل يسلك التأويل مذهبًا له، وهذا أمرٌ عجيب، وقد أشرنا لمثل ذلك عند الإمام ابنِ جماعة، رحمه الله.

بناءً على هذه الملاحظات؛ نعرض نماذجَ لبعض العلماء الذين اشتهروا بأنهم مفوضة؛ حتى نبحث عن التفويض في كلامهم، وإذا ثبت أنهم ليسوا مفوضة؛ فغيرهم أولى بنفي هذا المنهجِ عنه، ويمكن أن نعرض لهؤلاء العلماء، كما يلي:

1- الإمام أبو حنيفة:

لا شك أن أبا حنيفة، رحمه الله، ليس مفوِّضًا، وحتى الذين صنفوه ضمن المفوضة اعتمدوا على كلام له، لا يمكن أن يكون كلام مفوِّض، فقد نقلنا عن بعضهم جزءًا من هذا الكلام، ويمكن أن ننقل هنا كلامَه في الصفات؛ ليتبين منهجُه؛ حيث قال: "وله يدٌ، ووجهٌ، ونفسٌ، كما ذكره الله ﷻ في القرآن، فما ذكره الله ﷻ في

القرآن من ذكر الوجه، واليدِ، والنفْسِ، فهو له صفاتٌ بلا كيف، ولا يقال: إن يدَه قدرتُه، أو نعمتُه؛ لأن فيه إبطالَ الصفة، وهو قول أهل القدر والاعتزال، ولكنَّ يده صفتُه بلا كيف، وغضبَه ورضاه صفتان من صفات الله تعالى، بلا كيف"[1]. فأبو حنيفة ليس مفوِّضًا، ولا مؤولا، ولكنه أثبت الصفات، مع نفي العلم بالكيفية.

2- الإمام أبو الحسن الأشعريُّ:

لا يمكن أن يُصنَّف الأشعريُّ على أنه مفوِّض، ولا مؤولٌ، ولكنَّ كلامَه صريح في الإثبات، ونأخذ مثالا على كلامه في الصفات، حيث قال:" إن قال قائل: ما تقولون في الاستواء؟ قيل له: نقول: إن الله عز وجل يستوي على عرشه استواء يليق به، من غير طول استقرار، كما قال ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[طه:5]"[2]، وقال كذلك "فمن سألنا فقال: أتقولون إن لله سبحانه وجها؟ قيل له: نقول ذلك، خلافا لما قاله المبتدعون... قد سئلنا: أتقولون: إن لله يدين؟ قيل: نقول ذلك بلا كيف"[3]، وفي إثبات صفة اليدين أطال النفس جدًّا، ورد على كل من ينكر أو يعطلُ هذه الصفة[4]، فالإمام الأشعريُّ مُثبِتٌ للصفات، قولا واحدا.

3- الإمام الجوينيُّ:

مما لا شك فيه أن إمام الحرمين قد ترك منهج التأويل، بعد رحلة طويلة معه، ورجع إلى منهج السلف، وجعله أفضلَ المناهج، وأسلمَها وأعلمَها، لكنَّ الإشكال في كلامه أن بعض الناس فهم منه أنه رجع للتفويض؛ حيث قال إمام الحرمين: "فحق على كل ذي دين، أن يعتقد تنزيه الباري عن صفات المحدثين، ولا يخوضَ في تأويل المشكلات، ويكلَ معناها إلى الرب، فليجرِ آية الاستواء، والمجيءِ، وقولَه: ﴿**لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**﴾[ص:75] ﴿**وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ**﴾[الرحمن:27] وقولَه: ﴿**تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا**﴾[القمر:14] وما صح من أخبار الرسول ﷺ كخبر النزول وغيرِه على ما ذكرنا" [5].

وأقول لو رجع لمذهب السلف، فقد ذكرنا أن منهج السلف بعيدٌ تمامًا عن التفويض؛ لأن التفويض له لوازمُ باطلةٌ، يستحيل إلصاقُها بما يعتقده سلف الأمة، ولأن السلف فسروا نصوص الصفات، وتكلموا في معانيها، ولا شكَّ أن الجويني، وهو من هو في علمه وتمكنه، لا يخفى عليه ذلك، هذا من ناحية، ومن أخرى ليس بين يدينا

1 – الفقه الأكبر، ص 27
2 – الإبانة، ص 105.
3 – الإبانة، ص 124.
4 – الإبانة، ص 125: 141.
5 – العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، ص 32.

كلام تطبيقيٌّ كامل نستطيع أن نقول من خلاله: إنه سلك منهجَ التفويض؛ ولذا نقطع بأنه ليس مفوِّضًا، ولا يمكن وصف منهجه بذلك.

4- الإمام ابن الجوزيِّ:

كما سبقت الإشارة إلى أن ابنَ الجوزي، قد صنفه كثيرون ضمن المفوضة، لأنه قال كلامًا عاما، وهو تصريحه بأنه يسلك منهج السلف، وكانوا لا يخوضون في تفسير نصوص الصفات، ولا يمكن أن نَصِف ابنَ الجوزي على أنه مفوض لمجرد كلام مجملٍ منه، وخاصة أنه رجَّح منهج السلف، وتبين لنا بيقين أن السلف لم يكونوا يفوضون، ولو أردنا تتبع منهج ابنِ الجوزيِّ التطبيقيَّ؛ سنجده مثلا في تفسير قوله تعالى﴿...**بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ**﴾ [المائدة:64] قال في معناها: "قال الزجاج: وقد ذهب قومٌ إلى أن معنى (يد الله) : نعمته، وهذا خطأ ينقضه بَلْ ﴿**يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ**﴾ فيكون المعنى على قولهم: نعمتاه، ونعم الله أكثر من أن تحصى. والمراد بقوله ﴿**بل يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ: أنه جواد ينفق كيف يشاء**﴾"[1]، فقد فسر الآية، ولم يفوّض معناها إلى الله، وفي تفسير قوله ﷻ ﴿**اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾ [البقرة:15] ذكر في الاستهزاء المذكورِ تسعةَ أقوال: "أحدها: أنه يُفتَح لهم بابٌ من الجنة، وهم في النار، فيسرعون إليه؛ فيغلق، ثم يُفتَحُ لهم باب آخر؛ فيسرعون؛ فيغلق، فيضحك منهم المؤمنون، رُوي عن ابن عباس، والثاني..."[2]، وتسعةُ الأقوال كلُّها تدور حول معنى الاستهزاء، ولم يذكر منها أنه يفوِّض معناه، مما يدل على وصف ابنِ الجوزي بأنه مفوِّض، كلامٌ لا يستقيم، فهو كلام نظريٌّ، لا يستند على أيِّ دليل، وفي تفسير قولِه ﷻ ﴿**فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ إِنَّ اللهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ**﴾[البقرة:115]، قال: "قوله تعالى: ﴿**فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ**﴾ فيه قولان: أحدهما: فثم الله، يريد: علمه معكم أين كنتم. وهذا قول ابنِ عباس، ومقاتل، والثاني: فثم قِبلة الله، قاله عكرمة، ومجاهد"[3]، فمن الواضح أنه لم يفوض في المعنى، ومن أكثر المواضع التي تدل على أنه لم يكن مفوضًا، تفسيرُ قوله ﷻ ﴿**أَأَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ**﴾[الملك:16] حيث قال في تفسيرها: "قال ابن عباس: أأمنتم عذاب مَنْ في السماء، وهو الله عزّ وجلّ؟ وتَمُورُ بمعنى: تدور"[4]، ولعل من المواضع القليلة التي أشار فيها إلى ملمح تفويضيٍّ، تفسيرَ قولِه ﷻ ﴿**هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ...**﴾)[البقرة:210] قال: "قوله تعالى: ﴿**إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ**﴾ كان جماعةٌ من السلف يمسكون عن الكلام في مثل هذا، وقد ذكر القاضي أبو يعلى عن أحمدَ أنه

1 - زاد المسير في علم التفسير، جـ 1، ص 566.

2 - المرجع السابق، جـ 1، ص 34.

3 - المرجع السابق، جـ 1، ص 104.

4 - المرجع السابق، جـ 4، ص 316.

قال: المراد به: قدرته وأمره. قال: وقد بينه في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾"[1]، فيلاحظ على تفسيره، أنه قال: كان جماعة من السلف، ثم ذكر ما ينسب للإمام أحمدَ في تأويل الآية، ولو سلمنا أن ابن الجوزي فوَّض في الآية، فليس هذا كافيًا في أن نقول: إن منهجه مطردٌ في التفويض، فإن معظم تفسيراته، إما إثبات المعنى، أو تأويله.

سأكتفي بهذه النماذج، فإن باقي العلماء الذين صُنفوا على أنهم مفوضة، لا يمكن أن نسلم في حقهم بذلك، فقد وردت عنهم أقوال ترد على هذا الزعم، ورأينا أن مناهجهم واضحة في الإثبات، أو التأويلِ، كالإمام البيهقيِّ، فيغلب عليه منهج الإثبات، وأحيانًا يؤؤل في بعض الصفات، وكالإمام ابن جماعة، فمنهجه التأويلُ، قولا واحدًا، وأما الأئمة مالكٌ، والشافعيُّ، والترمذيُّ، فمنهجهم واضح في الإثبات.

وبناءً عليه؛ يمكن لنا أن نقطع أن التفويض ليس منهجًا لأحد، ولا يمكن لهذا المنهج أن يطَّرد عند فئة من العلماء، أو حتى عند عالم واحد؛ لأن لوازمه الباطلةَ تجعله لا يمكن أن يستقيم تطبيقه على نصوص الصفات التي هي أعظم النصوص وأشرفُها؛ لأنها تتعلق بوصف الربِّ تعالى، وهي صفات بها القلوب تأنس، والأرواحُ تسعد، فكيف نغلق دونها القلوب والعقول، فهذا كلام لا يستقيم.

خاتمة:

أولاً: النتائج:

يمكن أن نجمل ما توصلت إليه الدراسة في هذا البحث في النتائج الآتية:

1- رسخ في كتب العقيدة قديمًا وحديثًا أن الفِرق الإسلامية ذهبت في نصوص الصفات مذاهبَ شتى، يمكن جمعُها في ثلاثة مناهج، هي الإثبات، والتأويل، والتفويض.

2- التفويض – اصطلاحًا – يُقصد به صرفُ الألفاظ عن ظاهرها، وتركُ التعرض لمعانيها.

3- مصطلح التفويض لم يرد بمعناه الاصطلاحيِّ الدقيق في القرآن الكريم، ولا في حديث النبي ﷺ.

4- أقرب المعاني إلى التفويض ما ورد في أول سورة آل عمران، وهو خلاف العلماء سلفًا وخلفًا في علم الآيات المتشابهة: هل يُردُّ علمُها إلى الله تعالى وحده، أم إلى الله، ويعلمه كذلك الراسخون في العلم؟.

5- ورد التفويض في حديث النبيِّ ﷺ بمعنى التسليم، وكذلك بالنهي عن ضرب كتاب الله بعضَه بعضًا.

6- لم يظهر التفويض بمعناه الاصطلاحيِّ في عصر الصحابة والتابعين.

---

1 - المرجع السابق، جـ 1، ص 174.

7- يصعب تحديد بداية ظهور مصطلح التفويض في الصفات بمعناه المشتهر، لكن يمكن ترجيحُ أنه ظهر في القرن الرابعِ الهجريّ.

8- كثير من الأقوال المنسوبةِ لبعض الأئمة، التي جعلت بعض الباحثين تصنفهم على أنهم مفوِّضة، هي أقوالٌ عامة، لا يمكن فهمُ منهج التفويض من خلالها.

9- كثير من العلماء الذين دافعوا عن التفويض، وألصقوه بسلف الأمة، لم يجعلوه منهجًا لهم، ولكنهم سلكوا منهج التأويل، مثل الأئمة: الرازي، والنسفيّ، وابنِ جماعة.

10- منهج التفويض له لوازم كثيرة باطلة؛ تجعله لا يستقيم في تفسير نصوص الصفات الواردة في الكتاب والسنة.

11- لا يمكن نسبة هذا المنهج بسلف الأمة؛ لما يترتب عليه من اللوازم التي يجب تنزيهُ خيرِ القرون عن وصفهم باتباعها.

12- نسبة أيِّ عالم للتفويض، يجب أن يطرد عنده المنهج في كل النصوص، أو على الأقل في معظمِها، ولا يُكتفَى بمجرد كلامه أنه مفوض، أو أن يصفه غيرُه بأنه مفوض.

13- بناء على استعراض أقوال العلماء المنتسبين للتفويض؛ لم نجد عالمًا قد اطرد عنده قواعد منهج التفويض في كل النصوص، أو حتى في معظمها.

14- يمكن القطع بأن التفويض ليس منهجًا للسلف، ولا حتى للخلف، بل وليس منهجًا لأية فرقة، أو أيِّ عالم.

ثانيًا: التوصيات:

1- يجب احترامُ نصوص الصفات، والحذرُ في التعامل معها.

2- نصوص الأسماء والصفات، إجمالا، والصفاتِ خاصة، هي من أجلِّ النصوص، وتعلقُ العبد بها، واعتقادُه الصحيحُ في نسبتها لله تعالى، لهو من أجل العبادات.

3- إعادة البحث في تبويب مناهج العلماء في الصفات، وخاصة منهج التفويض، فقد بالغ كثيرون في إلصاقه بعلماء، وهم منه براء.

4- النظر إلى منهج التفويض على أنه يُغلق باب التفكر والتدبر في نصوص الصفات.

5- إعادة النظر في إلصاق منهج التفويض بسلف الأمة، فمنهجهم أبعد ما يكون عنه.

6- التأكيد على أن الصحابة والتابعين كانوا يثبتون معانيَ نصوص الصفات في الغالب الأعمِّ منها.

المصادر والمراجع:

1- الأسماء والصفات، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني أبو بكر البيهقي(ت458هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، ط1، 1413هـ- 1993م.

2- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني أبو بكر البيهقي (ت458هـ)، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1401هـ.

3- إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله ابن جماعة (ت733هـ)، تحقيق: وهبي سليمان غاوجي الألباني، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1410هـ-1190م.

4- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاؤه)، ط1، 1376هـ – 1957م.

5- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت:817هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية 1416هـ- 1996م.

6- تبيين كذب المفتري فيما نُسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعريِّ، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، ابن عساكر (ت571هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1404هـ.

7- تلبيس إبليس، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت597هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1421هـ – 2001م.

8- التوحيد، محمد بن محمد بن محمود أبو منصور الماتريدي (ت333هـ)، تحقيق د. فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.

9- جامع البيان في تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي أبو جعفر الطبري (ت:310هـ)، تحقيق أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1420هـ-2000م.

10- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري شمس الدين القرطبي (ت671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ – 1964م.

11- دراسات في علوم القرآن، د. محمد بكر إسماعيل (1426هـ)، دار المنار، القاهرة، 1419هـ-1999م.

12- زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، ابن الجوزي (ت597هـ)، تحقيق: عبد الرازق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1422هـ.

13- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك أبو عيسى الترمذي (ت279هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1395هـ- 1975م.

14- شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، أحمد بن محمد المالكي الصاوي (ت1241هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح البزم، دار ابن كثير، بيروت، دمشق، ط2، 1419هـ - 1999م.

15- شرح العقيدة الواسطية، محمد خليل هراس (ت: 1395 هـ)، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط 3، 1415هـ – 1995م.

16- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي البخاري (ت256هـ)، تحقيق: محمد زهير ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط 1، 1422 هـ.

17- صحيح الجامع الصغير وزياداته، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني (ت1420هـ)، ط3، 1408هـ – 1988م.

18- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري(ت261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

19- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، محمد بن أبي بكر بن أيوب سعد الدين ابن قيم الجوزية(ت751هـ)، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، ط1، 1408هـ.

20- طبقات الشافعيين، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، ابن كثير (ت774هـ)، تحقيق: أنور الباز، دار الوفاء، المنصورة، ط1، 2004م.

21- العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (ت478هـ)، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، 1412هـ- 1192م.

22- العلو للعلي العظيم، شمس الدين أبو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت748هـ)، تحقيق: أشرف عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط1، 1416هـ- 1995م.

23- الفقه الأكبر، أبو حنيفة: النعمان بن ثابت بن زوطي (ت150هـ)، مكتبة الفرقان، الإمارات، ط1، 1419هـ- 1999م.

24- القول التمام بإثبات التفويض مذهبًا للسلف الكرام، د. سيف بن علي العصري، الأردن، دار الفتح للدراسات والنشر.

25- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي جمال الدين، ابن منظور (ت711هـ)، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.

26- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية بشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، شمس الدين أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني (ت1188هـ)، مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، ط2، 1402هـ – 1982م.

27- مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت728هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1416هـ- 1995م.

28- مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات (عرض وتقديم)، القاضي: أحمد بن عبد الرحمن بن عثمان القاضي، دار العاصمة للنشر والتوزيع.

29- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن سلطان محمد أبو الحسن نور الدين الملا القاري الهروي(ت1014هـ)، دار الفكر، بيروت، ط1، 1422هـ -2002م.

30- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني(ت241هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ: 2001م.

31- مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب أبو عبد الله التبريزي (ت741هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1985م.

32- مصطلحات في كتب العقائد، محمد بن إبراهيم بن أحمد الحمد، دار ابن خزيمة.

33- المغرب في ترتيب المعرب، ناصر الدين بن عبد السيد أبي المكارم بن علي أبو الفتح برهان الدين المطرزي الخوارزمي (ت610هـ)، دار الكتاب العربي.

34- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق سالم الأشعري (ت324هـ)، تحقيق: نعيم زرزور، المكتبة العصرية، ط1، 1426هـ – 2005م.

35- موقف ابن تيمية من الأشاعرة، عبد الرحمن بن صالح المحمود، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1، 1415هـ – 1995م.